رقم الوثيقة : MDE 15/042/2002
12 إبريل/نيسان 2002

إسرائيل والأراضي المحتلة:
الثمن الفادح للاجتياح الإسرائيلي

"يجب ضرب الفلسطينيين ضرباً موجعاً. وعلينا إلحاق الخسائر بهم وإيقاع الضحايا، كي يشعروا بفداحة الثمن".
أرييل شارون، رئيس الوزراء الإسرائيلي في حديثه إلى الصحافة في 5 مارس/آذار 2002.

منذ 27 فبراير/شباط 2002 شن جيش الدفاع الإسرائيلي موجتين من عمليات الاجتياح للأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، مستخدماً الدبابات وناقلات الجند المدرعة ومروحيات الأباتشي. وفي الأسابيع الستة التي سبقت 11 إبريل/نيسان 2002، ربما قُتل أكثر من 600 فلسطيني وأُصيب أكثر من 3000 بجروح.

وكان الهدف المعلن لاجتياح الأراضي المحتلة الذي ظل مستمراً عند كتابة هذا التقرير، بحسب ما جاء على لسان قائد فرقة الضفة الغربية اللواء اسحاق غرشون في مؤتمر صحفي عقده في 1 مارس/آذار 2002:

"للإيضاح بأنه ليس هناك في الحاضر والمستقبل مكان آمن للإرهابيين ومن أرسلوهم. وهدفنا هو تدمير البنية التحتية للإرهاب في مخيمات اللاجئين إذا عثرنا عليها."

وأضاف أنه :

"من المهم التوضيح بأن هذا العمل ليس موجهاً ضد السكان غير المتورطين في الإرهاب. ولقد بذلنا قصارى جهدنا لتفادي إلحاق الأذى بالمدنيين".

لكن جيش الدفاع الإسرائيلي تصرف كما لو كان الهدف الرئيسي معاقبة جميع الفلسطينيين. وقام هذا الجيش بأفعال لم تكن هناك ضرورة عسكرية واضحة لها؛ وانتهك العديد منها، مثل عمليات القتل غير القانونية وتدمير الممتلكات والاعتقال التعسفي والتعذيب وإساءة المعاملة، القانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان. وفرض جيش الدفاع الإسرائيلي حظر تجول صارماً وأوقع قتلى وجرحى في صفوف الفلسطينيين المسلحين. لكنه قتل أيضاً المسعفين الطبيين والصحفيين واستهدفهم، وأطلق النار بصورة عشوائية على المنازل وعلى المارة في الشوارع. وجرت عمليات اعتقال تعسفية جماعية على نحو استهدف إذلال المعتقلين.

وشاهد مندوبو منظمة العفو الدولية الذين زاروا المنطقة بين 13 و21 مارس/آذار آثار الدمار الواسع : فقد تم هدم المنازل والحوانيت والبنية التحتية، أو إلحاق الضرر بها؛ وجرى العبث بمحتويات الشقق ونهبها؛ وتحطيم السيارات وأعمدة الإنارة، والجدران وواجهات المتاجر والمحلات. وقطع جيش الدفاع الإسرائيلي عمدا الكهرباء وأسلاك الهاتف وأنابيب المياه، فظلت مناطق بأسرها من دون كهرباء ولا ماء طوال تسعة أيام. وقال ديفيد هولي، وهو خبير عسكري مستقل، وأحد مندوبي منظمة العفو الدولية :

"يبدو أن العمليات العسكرية التي أجرينا تحريات حولها لم تُنفَّذ لأغراض عسكرية، بل لمضايقة السكان الفلسطينيين وإذلالهم وتخويفهم وإلحاق الأذى بهم. فإما أن يكون الجيش الإسرائيلي يفتقر إلى الانضباط إلى أقصى حد أو أنه أُمر بأن يقوم بأفعال تنتهك قوانين الحرب".

وانتهت عمليات الاقتحام الأولى بانسحاب إسرائيلي تدريجي وجزئي بعد وصول المبعوث الأمريكي أنطوني زيني في 14 مارس/آذار. بيد أن الدمار والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ارتكبها جيش الدفاع الإسرائيلي بين 27 فبراير/شباط و20 مارس/آذار (عندما انسحب أخيراً من المناطق المحيطة ببيت لحم) وصلت إلى مستويات غير مسبوقة خلال الموجة الثانية من عمليات الاجتياح التي أطلق عليها تسمية "عملية الجدار الواقي" التي بدأت في 29 مارس/آذار 2002 بهجوم على مقر الرئيس ياسر عرفات في رام الله. وانتشر جيش الدفاع الإسرائيلي في رام الله، ثم دخل إلى بيت لحم وطولكرم وقلقيلية اعتباراً من 1 إبريل/نيسان، وبعدها إلى جنين ونابلس اعتباراً من ليلتي 3 و4 إبريل/نيسان. وأُعلنت هذه المدن مناطق عسكرية مغلقة، وفُرض حظر تجول صارم على من بداخلها. وأظهر جيش الدفاع الإسرائيلي استهتاراً واسع النطاق بالأرواح والقانون والممتلكات. ومُنع الأشخاص الموجودون خارج المناطق التي تم اجتياحها، بمن فيهم الصحفيون ووكالات الأمم المتحدة وعمال الإغاثة الإنسانية الآخرون وحتى الدبلوماسيين، من الدخول إليها لتقديم المساعدة أو للإبلاغ عما يجري فيها.

ومع ضرب الحصار الفعلي حول ست مدن رئيسية والعديد من القرى، وعزلها عن العالم الخارجي، وحظر التنقل داخل المدن، لاحت بوادر كارثة إنسانية، مع نفاد المؤن الغذائية والماء لدى العديد من الفلسطينيين. ولم يُسمح لسيارات الإسعاف، بما فيها تلك التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر بالتنقل أو واجهت عمليات تأخير طويلة هددت أرواح الناس. وأُطلقت النار على الأطقم الطبية أو على أولئك الذين حاولوا مساعدة الجرحى الذين نزفوا حتى الموت في الشوارع. ومع حظر التجوال، تعذر إجراء مراسم دفن مناسبة للذين لقوا حتفهم؛ وظلوا في المنازل أو المشارح أو دُفنوا على عجل في مواقف السيارات أو الحدائق. وفي الأيام العشرة التي سبقت 7 إبريل/نيسان، وبحسب أرقام جيش الدفاع الإسرائيلي قُتل 200 فلسطيني وأُصيب 1500 بجروح، وفي 12 إبريل/نيسان، اعترف هذا الجيش بأن الأرقام الحقيقة للذين قُتلوا بلغت المئات في جنين وحدها. وبما أن جيش الدفاع الإسرائيلي حاول إبقاء الصحفيين والأجانب بعيداً عن المناطق التي كان ينفذ فيها عملياته، فقد تعذَّر التحقق من صحة العديد من الأنباء التي تحدثت عن ارتكاب جيش الدفاع الإسرائيلي انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، ومن ضمنها عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والطرد والتدمير الواسع للمنازل.(1) وفي البداية لم يكن لدى عائلات الفلسطينيين الذين قُبض عليهم أدنى فكرة عن مكان وجودهم أو حتى عما إذا كانوا أحياءً أو أمواتاً. وفي 11 إبريل/نيسان 2002، أشارت الأرقام الرسمية الصادرة عن جيش الدفاع الإسرائيلي إلى أنه منذ 29 مارس/آذار، أُلقي القبض على أكثر من 4000 فلسطيني ووُضع أكثر من 350 رهن الاعتقال الإداري. ومنع أمر عسكري صدر في 5 إبريل/نيسان المحامين من زيارة المعتقلين طوال الأيام الثمانية عشر الأولى من اعتقالهم.

وخلال الشهر الذي سبق 27 فبراير/شباط، قُتل 12 مدنياً إسرائيلياً على أيدي جماعات مسلحة فلسطينية. ومنذ بداية الانتفاضة، كان استهداف المدنيين الإسرائيليين من جانب الجماعات والأفراد الفلسطينيين المسلحين، عبر العمليات الانتحارية وإطلاق النار من السيارات المارة سمة مؤسفة. ومع حدوث عمليات الاجتياح الأولى، حدث تصعيد حاد في العمليات الانتحارية التي نفذتها جماعات مسلحة فلسطينية متعمدة استهداف المدنيين الإسرائيليين. وبين 2 مارس/آذار و1 إبريل/نيسان قُتل ما لا يقل عن 40 مدنياً في هجمات من هذا القبيل. واشتملت الهجمات على قتل 10 إسرائيليين، بينهم

ستة أطفال كانوا واقفين خارج كنيس في بيت إسرائيل؛ وقُتل 10 إسرائيليين في 9 مارس/آذار في مقهى يقع في القدس الغربية؛ وقُتل 26 إسرائيلياً كانوا يحتفلون بعيد الفصح اليهودي في فندق بارك هوتيل في نتانيا. وقد شجبت منظمة العفو الدولية دون تحفظ عمليات القتل المتعمد للمدنيين هذه على أيدي جماعات مسلحة باعتبارها تشكل انتهاكاً للحق في الحياة. ويركز هذا التقرير على انتهاكات حقوق الإنسان التي رافقت عمليات الاجتياح الإسرائيلية للأراضي المحتلة بعد 27 فبراير/شباط. أما الانتهاكات الأخرى، ومن بينها تلك التي ارتكبتها الجماعات الفلسطينية المسلحة ضد المدنين الإسرائيليين، فقد تم تناولها في الماضي وسيتم تناولها في المستقبل في بيانات وتقارير منفصلة. ولا يمكن لأية جريمة، مهما كانت مروعة، أن تشكل ذريعة للاستهتار المتعمد بالقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان الذي حصل يومياً في الأراضي المحتلة خلال عمليات الاجتياح التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي بعد 27 فبراير/شباط تنفيذاً لأوامر الحكومة الإسرائيلية التي يرأسها رئيس الوزراء أرييل شارون.

الخلفية والمعايـــير الدولية

احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة في العام 1967 بعد حرب الأيام الستة. وانتهت انتفاضة قام بها الفلسطينيون ضد الاحتلال الإسرائيلي في العام 1987 عندما وقعت الحكومة الإسرائيلية وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ في سبتمبر/أيلول 1993. لكن لم يتم إحراز تقدم يُذكر في هذه المفاوضات بحلول سبتمبر/أيلول 2000 عندما انهارت المفاوضات التي جرت بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية حول التوصل إلى تسوية نهائية.

وبدأت الانتفاضة الثانية أو انتفاضة الأقصى عندما تصدت الشرطة الإسرائيلية للمظاهرات وأعمال الشغب التي قام بها الفلسطينيون مستخدمة القوة المميتة في 30 سبتمبر/أيلول 2000 في محيط المسجد الأقصى بالقدس. فتسبب ذلك بقيام سلسلة من المظاهرات وأعمال الشغب الفلسطينية التي جوبهت أيضاً بالقوة المميتة. وبحلول نهاية العام 2000 قُتل أكثر من 300 فلسطيني، معظمهم نتيجة استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي للقوة المفرطة، ومن ضمنها القوة المميتة عندما لم تكن أرواح الآخرين في خطر.(2)

واعتباراً من يناير/كانون الثاني 2001، انتقل جيش الدفاع الإسرائيلي بصورة متزايدة إلى مرحلة الهجوم، حيث اجتاح المناطق الفلسطينية (بما فيها تلك الواقعة تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة) وقصف المنازل وهدمها واقتلع البساتين والمحاصيل وسواها بالأرض. وفي فبراير/شباط 2001، انتُخب أرييل شارون رئيساً للوزراء خلفاً ليهودا باراك. وبحلول نهاية العام 2001 ارتفع عدد القتلى الفلسطينيين إلى 750 وبحلول نهاية فبراير/شباط 2002 كان أكثر من 1000 فلسطيني قد لقوا مصرعهم جراء عمليات إطلاق النار التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي على المناطق السكنية أو خلال تبادل إطلاق النار أو في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء.

وأقدم أعضاء الجماعات الفلسطينية المسلحة ومن ضمنها حماس وفتح وشهداء الأقصى، فضلاً عن الأفراد على قتل المدنيين الإسرائيليين عمداً وأطلقوا النار بصورة تعسفية على السيارات التي تحمل لوحات أرقام إسرائيلية على طرقات الضفة الغربية وشنوا هجمات انتحارية استهدفت المدنيين، غالباً في المقاهي أو مراكز التسوق. وبحلول نهاية فبراير/شباط 2002 كان أكثر من 250 إسرائيلياً قد قُتلوا خلال الانتفاضة، أغلبيتهم العظمى من المدنيين. ودعت الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية إلى إلقاء القبض على مخططي الهجمات على الإسرائيليين، لكنها قصفت بمروحيات الأباتشي وطائرات أف-16، غالباً عدة مرات متتالية، مراكز أجهزة الأمن الفلسطينية.

واقترن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة بالاستيطان التدريجي للأراضي المحتلة من جانب الإسرائيليين اليهود. ورداً على الهجمات الفلسطينية على الإسرائيليين، شددت إسرائيل تدريجياً من سياسة إغلاق المناطق الفلسطينية، ومنعت الفلسطينيين من الانتقال داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وبحلول نهاية العام 2001 أقام جيش الدفاع الإسرائيلي أكثر من 100 حاجز على الطرق، تتمثل بنقاط تفتيش يتولاها الجنود وأكوام من التراب أو الكتل الخرسانية، وفصل المدن والقرى الفلسطينية بعضها عن بعض وعن العالم الخارجي. ومُنع الفلسطينيون من استخدام العديد من الطرق الرئيسية ويمكن أن يستغرق قطع مسافة تبلغ 20 كيلومتراً ساعتين على طرقات رملية متعرجة. وأحياناً كان جيش الدفاع الإسرائيلي يغلق المدن والقرى بالكامل، من دون إبقاء أي طريق للخروج. وقد توفي ما لا يقل عن 30 فلسطينياً بسبب التأخير الذي واجهوه عند نقاط التفتيش، بمن فيهم أطفال ولدوا على الطرقات أو بعد رحلات تأخرت كثيراً.

وتضمن الضغط الإسرائيلي على الفلسطينيين خلال الانتفاضة الحالية هدم أكثر من 600 منـــزل عائلي حتى نهاية فبراير/شباط 2002، معظمها في قطاع غزة، ولكن أيضاً في الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد بدأت ممارسة هدم منازل الفلسطينيين منذ وقت طويل وهي تقوم على التمييز.(3) وبدا أن عمليات الهدم التي جرت طوال الأشهر الثمانية عشر الماضية كانت عقاباً جماعياً على الهجمات الفلسطينية التي شُنت ضد الإسرائيليين أو جزءاً من سياسة إقامة مناطق عازلة واسعة حول المستوطنات الإسرائيلية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2001، ذكرت لجنة مناهضة التعذيب أن سياسة الإغلاق الإسرائيلية وهدم منازل الفلسطينيين "يمكن في بعض الحالات أن تصل إلى حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" في انتهاك للمادة 16 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التي صادقت عليها إسرائيل في العام 1991.

وينحصر هَم منظمة العفو الدولية في إسرائيل والأراضي المحتلة في ضمان حقوق الإنسان لجميع الناس؛ وهذه الحقوق الإنسانية مكرسة في القانون الإنساني الدولي. ويعيش الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وهذه حقيقة أساسية في تقييم معايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي يترتب على إسرائيل كسلطة احتلال احترامها فيما يتعلق بالفلسطينيين.

وترد في اتفاقية جنيف الرابعة اللوائح المتعلقة بسلطة الاحتلال بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب للعام 1949 التي تشكل إسرائيل طرفاً أصيلاً متعاقداً فيها. ويستفيد السكان الفلسطينيون المقيمون في الأراضي المحتلة من الحماية التي توفرها لهم اتفاقية جنيف الرابعة وهم "أشخاص محميون". و لم تغير عملية السلام غير المستكملة وضع الأراضي المحتلة في هذا الصدد.

وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة، لا يجوز أن يتعرض الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بوصفهم أشخاصاً محميين، للقتل العمد أو التعذيب أو سوء المعاملة أو المعاملة المهينة والمذلة. ولا يجوز إبعادهم. ولا يجوز لسلطات الاحتلال أن تُبعد أو تُرحِّل شرائح من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. ولا يجوز تدمير ممتلكات الأشخاص المحميين إلا إذا كان هذا التدمير "بالغ الضرورة للعمليات العسكرية".

وإضافة إلى ذلك، يرد في اتفاقية جنيف الرابعة حظر مطلق للعقاب الجماعي وعمليات الانتقام. وتنص في المادة 33 منها على أنه :

"لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو شخصياً. تُحظر العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب
السلب محظور.
تحظر تدابير الاقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم."

وتتضمن المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة قائمة "بالمخالفات الجسيمة" لاتفاقية جنيف الرابعة :
" ... القتل العمد، والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك التجارب الخاصة بعلم الحياة، وتعمّد إحداث آلام شديدة أو الإضرار الخطير بالسلامة البدنية أو الصحة، والنفي أو النقل غير المشروع، والحجز غير المشروع، وإكراه الشخص المحمي على الخدمة في القوات المسلحة بالدولة المعادية، أو حرمانه من حقه في أن يُحاكم بصورة قانونية وغير متحيزة وفقاً للتعليمات الواردة في هذه الاتفاقية، وأخذ الرهائن، وتدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبـــرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية" .

وتترتب على إسرائيل أيضاً التزامات في احترام حقوق الإنسان وحمايتها بموجب معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي صادقت عليها. وهي تتضمن اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذه المعاهدة التي قدمت إسرائيل بمحض إرادتها تعهداً رسمياً بالتمسك بها، تتضمن عدة مواد لا يمكن وقف العمل بها حتى "في حالة الطوارئ العامة التي تتهدد حياة الأمة"
(المادة 4(1)). وتتضمن هذه المواد التي لا يمكن الانتقاص منها واجب حماية الحق في الحياة واحترامه والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

لقد كانت علاقة السلطة الفلسطينية ولا تزال بالجماعات المسلحة التي تشن الهجمات على المدنيين الإسرائيليين مثار خلاف وجدل منذ مدة طويلة. وتزعم الحكومة الإسرائيلية أن وثيقة عثر عليها، كما ورد، جيش الدفاع الإسرائيلي خلال هجومه على مكاتب السلطة الفلسطينية في رام الله في إبريل/نيسان 2002 تبين أن المسؤول عن أموال السلطة الفلسطينية قد ساعد في تمويل صنع المتفجرات المستخدمة في القنابل. وهناك قاعدة أساسية في القانون الدولي العرفي وهي أنه لا يجوز مطلقاً أن يكون المدنيون هدفاً للهجوم. وينطبق هذا المبدأ في جميع الأوقات. وهو ملزم لإسرائيل والسلطة الفلسطينية، ولكن أيضاً للجماعات المسلحة الفلسطينية والأفراد الإسرائيليين والفلسطينيين. وتكون الجماعات المسلحة الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية إذا ثبت تورطها، قد خالفت هذا المبدأ الأساسي.

أبحاث منظمة العفو الدولية

عقب تلقيها أنباء حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها جيش الدفاع الإسرائيلي خلال عمليات التوغل التي قام بها داخل مخيمات اللاجئين وسواها من المناطق في شهري فبراير/شباط – مارس/آذار، أرسلت منظمة العفو الدولية ثلاثة مندوبين إلى المنطقة، بينهم الرائد ديفيد هولي، وهو عضو سابق في الجيش النظامي البريطاني، وكورت غورينغ، نائب المدير التنفيذي لفرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وباحثة في منظمة العفو الدولية. وقد وصل المندوبون إلى المنطقة في 13 و14 مارس/آذار وزاروا قطاع غزة ورام الله وبيت لحم وجوارها وطولكرم ونابلس ومخيم بلاطة للاجئين. وجعلت عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي التنقل في المناطق الفلسطينية وإجراء الأبحاث فيها محفوفاً بالمخاطر والمصاعب.

وخلال الفترة التي كان فيها المندوبون في قطاع غزة – وطوال الأيام التسعة السابقة – كانت منطقة جنوب مدينة غزة، حيث يعيش ثلاثة أرباع السكان، بمن فيهم زهاء 300,000 لاجئ، معزولة فعلياً عن الشمال، و لم يستطع مندوبو منظمة العفو الدولية التحقق من صحة الأنباء التي تحدثت عن عمليات قتل بدون وجه حق في تلك المنطقة.

وبعد زيارة رام الله في 15 مارس/آذار لإجراء أبحاث، وجد مندوبو منظمة العفو الدولية صعوبة بالغة في مغادرة البلدة عبر الطريق الوحيد الذي ظل مفتوحاً، وهي نقطة تفتيش ذات حراسة مشددة عند قلنديا. وبينما كان المندوبون ينتظرون وجهت دبابة إسرائيلية ضوءاً يخطف البصر نحو الفلسطينيين الذين كانوا ينتظرون العبور عقب فتح الحدود للمرة الأولى منذ أربعة أيام وأطلق طلقاً نارياً فوق رؤوسهم. و لم يُسمح لسكان القدس بالعبور، وسُمح فقط بمرور الأشخاص الذين اقتربوا من الدبابة ملوحين بجوازات سفر أجنبية.

وبينما كانت منظمة العفو الدولية تجري أبحاثاً في مخيم الدهيشة للاجئين، أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي حظراً للتجول عبر مكبرات الصوت. فتوجه المندوبون فوراً إلى جامعة بيت لحم عبر شوارع مكتظة بالمسلحين الفلسطينيين، ومع اشتداد حدة الاشتباكات، أُجبروا على المغادرة عبر طريق خلفي. وانتقلوا إلى نابلس ثاني أكبر مدينة في الضفة الغربية ومركز تجاري مهم، وكانت الوسيلة الوحيدة لدخول المدينة التوجه بسيارة أجرة إلى قرية بورين الواقعة إلى جنوب المدينة ثم تسلق حافة جبلية مرتفعة سيراً على الأقدام، طولها نحو أربعة كيلومترات، والتوجه بسيارة أجرة من قرية تل الواقعة على الجانب الآخر. وفي طريق العودة، عند حوالي الساعة الخامسة مساء، بدأ الظلام يهبط، وكانت الطريق مسدودة بناقلة جند مدرعة إسرائيلية متمركزة في أعلى الحافة الجبلية. وكانت مندوبة منظمة العفو الدولية التي تحمل جواز سفر أجنبياً الشخص الوحيد الذي سُمح له بعبور الجبل؛ وفي طريق النـــزول، مرت بفتاة تبكي ورجال ونساء وأطفال تقطعت بهم السبل في الظلام الذي كان يزداد سواداً عند منحدر صخري أجرد.

تمتد الضفة الغربية مسافة 130 كيلومتراً من الشمال إلى الجنوب، وحوالي 50 كيلومتراً من الشرق إلى الغرب بمساحة إجمالية تبلغ 5800 كيلومتر مربع. ويحدها مع إسرائيل من ناحية الشمال والغرب والجنوب "الخط الأخضر" (خط هدنة العام 1949)؛ وإلى الشرق يقع نهر الأردن الذي يصب في البحر الميت وخلفه المملكة الأردنية.

ويبلغ العدد الحالي للسكان الفلسطينيين مليوني نسمة؛ ونسبة النمو الطبيعي عالية جداً وتصل إلى 3,5 بالمائة سنوياً. وهناك اكتظاظ شديد وبخاصة في المخيمات الفلسطينية البالغ عددها 27 مخيماً، والتي عاش فيها طوال الخمسين عاماً الماضية الفلسطينيون الذين طُردوا من ديارهم في عامي 1947 و1948؛ وهنا تقدم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) الخدمات التعليمية والصحية وسواها من الخدمات. وتقع مخيمات اللاجئين داخل المدن الحالية أو بجوارها. وتضم نابلس (عدد سكانها 110,000 نسمة) مخيم بلاطة للاجئين (عدد سكانه 19,000) وتضم طولكرم مخيم طولكرم للاجئين (عدد سكانه 14,500)، وتضم بيت لحم (عدد سكانها 45,000 نسمة) مخيم الدهيشة (عدد سكانه 10,000) ومخيم عايدة للاجئين (عدد سكانه 4,000) وجنين (عدد سكانها 31,000 نسمة) وتضم مخيم جنين للاجئين (عدد سكانه 14,000)، بينما لا يوجد في قلقيلية (عدد سكانها 38,000 نسمة) مخيم للاجئين. ويوجد في كل من الخليل (عدد سكانها 141,000 نسمة) وأريحا (عدد سكانها 18,000 نسمة) مخيمات مجاورة للاجئين.

ويبلغ طول قطاع غزة 45 كيلومتراً ولا يزيد عرضه أبداً على 12 كيلومتراً. وتشغل المستوطنات الإسرائيلية أكثر من 20 بالمائة من هذه المساحة، ويصل تعداد سكانها إلى حوالي 5000 مستوطن، أي أقل من 0,5 بالمائة من مجموع سكان قطاع غزة. والفلسطينيون ممنوعون من دخول هذه المنطقة. ويعيش أكثر من مليون فلسطيني، بينهم 824,672 لاجئاً، أي نحو 80 بالمائة من مجموع السكان، في المنطقة المتبقية. ويشكل مخيم جباليا للاجئين، الذين يضم حوالي 102,000 لاجئ، أكبر مخيمات اللاجئين جميعها.

كما استطاع مندوبو منظمة العفو الدولية، الذين وصلوا بُعيد انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي، إجراء تحقيق فوري في الضرر والخراب اللذين خلّفهما الاجتياح الإسرائيلي لرام الله والأمعري والدهيشة والخضر قبل أن يصلح

الفلسطينيون المنازل والمناطق المحيطة أو يرتبوا الشقق التي عيث فيها فساداً. وفي طولكرم التي زارها المندوبون في 18 مارس/آذار ومخيم بلاطة للاجئين الذي زاروه في 20 مارس/آذار، كان قد تم ترميم المنازل (حيث غطى الاسمنت الجديد بوضوح الثقوب التي أحدثها الرصاص) وترتيب الشقق التي خرَّبها جيش الدفاع الإسرائيلي. لكن كانت بقايا المنازل المهدمة والمتضررة شاهداً حياً على عمليات الاجتياح.

وتحدث مندوبو منظمة العفو الدولية إلى شهود العيان على عمليات القتل، وأصحاب المنازل المحتلة أو المدمرة أو المتضررة، وأعضاء مجالس مخيمات اللاجئين، والفلسطينيين الذين أُوقفوا واعتُقلوا وأُطلق سراحهم، وأطقم سيارات الإسعاف، ومنسقي الهلال الأحمر ولجان الإغاثة الطبية الفلسطينية، والعمال الصحيين الأجانب والمحامين. وتشعر منظمة العفو الدولية بامتنان خاص نحو الذين رافقوها في معظم زياراتها إلى الأراضي المحتلة، معرضين أنفسهم أحياناً لمخاطر جمة ومن ضمنهم أعضاء الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والحق والضمير والقانون. وإضافة إلى جمع معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها جيش الدفاع الإسرائيلي في سياق عمليات الاجتياح التي قام بها، أثار المندوبون أيضاً بواعث قلق، حول قتل المدنيين الإسرائيليين و"المتعاملين" الفلسطينيين المزعومين على أيدي الجماعات والأفراد المسلحين الفلسطينيين، مع أحمد عبد الرحمن، أمين عام مجلس الوزراء في السلطة الفلسطينية. و لم يلتقوا بممثل لجيش الدفاع الإسرائيلي في هذه الزيارة البحثية؛ لكن مندوبي منظمة العفو الدولية تمكنوا من مناقشة استراتيجيات جيش الدفاع الإسرائيلي والنتائج التي توصلت إليها المنظمة وبواعث قلقها مع المستشار القانوني لجيش الدفاع الإسرائيلي أربع مرات منذ بداية الانتفاضة الحالية كان آخرها في فبراير/شباط 2002. وفي الزيارات السابقة أثار مندوبو منظمة العفو الدولية بواعث قلق حول مقتل المدنيين الإسرائيليين مع قادة الجماعات المسلحة الفلسطينية، ومن بينهم مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح والشيخ أحمد ياسين زعيم حماس.

انتهاكات الحق في الحياة

"الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً. [المادة 6(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية].

من دون إجراء تحقيقات صحيحة وهذا أمر لم يحصل، من المستحيل إحصاء عدد الفلسطينيين المسلحين الذين شاركوا فعلياً في استهداف القوات الإسرائيلية وكانوا ضمن الأشخاص الذين قتلهم جيش الدفاع الإسرائيلي. لكن كان استخدام القوة من جانب هذا الجيش مبالغاً به وغالباً متهوراً. وهناك أيضاً أنباء حول عمليات إعدام خارج نطاق القضاء.

وقد واجهت عمليات الاقتحام التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي لمخيمات اللاجئين والمدن الفلسطينية مقاومة من جانب الجماعات المسلحة الفلسطينية. وشهد مندوبو منظمة العفو الدولية تبادلاً لإطلاق النار بين الجانبين في مناسبتين خلال زيارتهم الأخيرة.

- في جباليا في 13 مارس/آذار 2002 تقدمت خمس دبابات إسرائيلية إلى شارع صلاح الدين، وهو الشارع الرئيسي في جباليا وسحقت سيارة (وهذا عمل تخريبي متعمد لأن الطريق واسعة للغاية) وأرعبت السكان، وبخاصة الفتيات الصغيرات اللواتي أمهين للتو دروسهن الصباحية في مدرسة ابتدائية ، وركضت الطفلات الصغيرات اللواتي تتراوح أعمارهن بين خمس وسبع سنوات في الشارع وهن يبكين بينما يحاولن الهرب. وأطلق مسلحون فلسطينيون

النار على الدبابات من أسطح المنازل. وكانت طلقات الكلاشنكوف عديمة الفعالية ضد الدبابات، وكان لدى جيش الدفاع الإسرائيلي أوامر واضحة بالرد على مصدر النيران. وانتهى التوغل من دون وقوع إصابات، باستثناء الأضرار المادية والصدمة التي أصابت الأطفال والسكان.

- في 17 مارس/آذار شهد مندوبو منظمة العفو الدولية في مخيم الدهيشة وبيت لحم تبادلاً عنيفاً لإطلاق النار بين كل من أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي والجماعات الفلسطينية المسلحة. وشاهد المندوبون حوالي 200 فلسطيني مسلح يرتدون ثياباً مدنية وهم يمرون عبر شوارع الدهيشة وبيت لحم. وبدا أن المارة الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال في البلدة معرضين لخطر الاستهداف من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي أو للإصابة وسط النيران المتبادلة.

وخلال الأبحاث التي أجرتها منظمة العفو الدولية في مناطق أخرى، أُبلغ مندوبوها أن الفلسطينيين الذين كانوا يحملون أسلحة والذين ليسوا أعضاء في الجماعات المسلحة أطلقوا النار على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي.

- خلال التوغل الإسرائيلي في جباليا يومي 11 و12 مارس/آذار، قتل جيش الدفاع الإسرائيلي المارة، بدون وجه حق، بإطلاق النار عليهم عشوائياً. وبدا أن جيش الدفاع الإسرائيلي استهدف فلسطيني شاهده على سطح مبنى. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك حالات عديدة في جميع المناطق أُطلقت فيها النار على الفلسطينيين الذين أساءوا على ما يبدو فهم التعليمات التي أصدرها جيش الدفاع الإسرائيلي – فوقفوا دون حراك، أو تقدموا إلى الأمام، أو تراجعوا إلى الوراء، عندما أُمروا بأن يفعلوا شيئاً آخر. وقال أحد المجندين في جيش الدفاع الإسرائيلي لمنظمة العفو الدولية في فبراير/شباط : "يمكن قتل أي شخص يعتبر بأنه يشكل تهديداً. و'التهديد' مفهوم واسع جداً – بوسع المحيط".

- كان ثمانية فلسطينيين يشاهدون عملية التوغل من سطح منـــزلهم في حارة تل الزعتر التي تقع في شمال جباليا عندما بدأت في الساعة 10,30 مساء تقريباً. وعندما حلّقت مروحيات الأباتشي التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي فور رؤوسهم، غادر الثمانية بسرعة، لكن **عبد الرحمن محمد عز الدين**، 55 عاماً، الذي كان آخر الهاربين، أُصيب في ظهره برصاص قناصة جيش الدفاع الإسرائيلي المتمركزين على سطح مجاور كما يبدو، في اللحظة التي وصل فيها إلى باب السطح للنـــزول إلى أسفل. وهرع ابنه **وليد عبد الرحمن عز الدين**، 35 عاماً، لإنقاذه فأردي قتيلاً بعد دقائق برصاصة اخترقت كتفه إلى قلبه. وحاولت سيارات الإسعاف الوصول إلى منـــزل آل عز الدين لكنها لم تتمكن من ذلك. وقال أحد رجال الإسعاف التابعين لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني : "مضت أكثر من ساعة قبل أن نتمكن من دخول المنـــزل. وكان هناك دبابة عند مدخل كل بيت".

- وفي شارع صلاح الدين، توفي رجل أصم وأبكم اسمه **سمير سعدي سبابة**، 45 عاماً، عندما كان جيش الدفاع الإسرائيلي يهمُّ بهدم ورشة معادن صغيرة تقع في الجانب الآخر من الشارع الذي كان يحتمي فيه. وعند حوالي الساعة 10,30 من مساء 11 مارس/آذار أمر جيش الدفاع الإسرائيلي جميع سكان الشقق الواقعة بجانب الورشة بالمغادرة، و لم يعطهم أي وقت لأخذ حاجياتهم. ودعا جيش الدفاع الإسرائيلي سمير سبابة للانضمام إلى السكان الذين كان يتم طردهم من منازلهم. وعندما لم يستجب، أطلقوا النار عليه وأردوه قتيلاً.

هدى الخواجا، 31 عاماً، أم لخمسة أطفال تعيش في مخيم عايدة للاجئين في بيت لحم، قُتلت في 8 مارس/آذار عندما استخدم جنود جيش الدفاع الإسرائيلي المتفجرات لفتح باب منـــزلها لاحتلاله لأنه يشكل موقعاً استراتيجياً. وسجل الحادثة مراسل للقناة الأولى التلفزيونية في إسرائيل وعُرضت على القناة الثانية. وبحسب ما جاء في صحيفة *هآرتس* الإسرائيلية فإنه : "خلال إعطاء التعليمات قبل دخول المنـــزل، أُمر الجنود بكسر الباب بمطرقة، فإذا لم ينكسر، يستخدمون طوبة متفجرة. وهذا ما فعلوه. وكانت النتيجة : أن أُصيبت ربة الأسرة إصابة قاتلة ووقعت على الأرض وهي تنـــزف دماً. وكان الأطفال يقفون خلفها ويخنقون عبراتهم. وحاول الوالد استدعاء سيارة إسعاف لكنه عِلق بين نقاط التفتيش. واستمر الجنود في التنقل في أرجاء المنـــزل بإحداث فتحات في الجدران.

محمود صلاح، 23 عاماً، زُعم أنه عضو في مجموعة مسلحة متشددة هي كتائب شهداء الأقصى، وورد أنه بينما كان في طريقه للقيام بعملية انتحارية في القدس، قُتل عند نقطة التفتيش في الرام بالقرب من القدس في 10 مارس/آذار في ما بدا أنه عملية إعدام خارج نطاق القضاء. وأظهرت التحقيقات التي أجرتها الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان المعروفة باسم القانون، فضلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية، من خلال أشرطة الفيديو والصور التي التقطها سكان المنازل المطلة على نقطة التفتيش، أن محمود صلاح كان ممدداً على الأرض ومجرداً من ملابسه، وكانت يداه مكبلتين خلف ظهره عندما أطلق عليه النار من مسافة قريبة أحد أفراد وحدة خاصة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي.

رافاييل تشيريبلو، 42 عاماً، صحفي إيطالي يعمل لحسابه، قُتل في رام الله عند الساعة 9,30 من صباح يوم 13 مارس/آذار عندما أصيب برصاص مدفع رشاش مركب على دبابة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي تبعد عنه مسافة 150 متراً تقريباً. وبحسب ما ورد لم يسمح جيش الدفاع الإسرائيلي لسيارات الإسعاف بالاقتراب منه ونقله الفلسطينيون إلى المستشفى. وبحسب ما قاله أميديو ريكوتشي الذي يعمل في محطة تلفزيون ري أونو الإيطالية، لم يكن الفلسطينيون يطلقون النار عندما أصيب رافاييل تشيريبلو.

وفي عمليات الاجتياح الأخيرة، بدا أن هناك استعداداً أكبر للقتل. وقد جرت بعض عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء. ويبدو أن عمليات القتل الأخرى كانت حالات يطلق عليها الجيش الإسرائيلي تسمية "إعدام الجرحى" – إعدام الجرحى خارج نطاق القضاء. وتدين منظمة العفو الدولية هذه الممارسات.

عند منتصف ليل 29 مارس/آذار هاجم جيش الدفاع الإسرائيلي مبنى بنك القاهرة – عمان، الذي كان أفراد من القوة 17، وهي جهاز أمني تابع للسلطة الفلسطينية، يشتبكون مع الجيش المذكور من الدور الثالث فيه. وبعدما اقتحم جيش الدفاع الإسرائيلي المبنى، عُثر على خمس جثث لأفراد القوة 17؛ وكان كل واحد منهم مصاباً بطلق ناري واحد في رأسه أو حلقه من مسافة قريبة.

في جنين هدم جيش الدفاع الإسرائيلي في 6 إبريل/نيسان المنازل على رؤوس أشخاص ظلوا بداخلها. وقد أكد الأنباء، التي أوردها فلسطينيون كانوا داخل مخيم جنين، مراسل كان برفقة جيش الدفاع الإسرائيلي. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية النبأ الذي أورده رون ليشم الذي يعمل في صحيفة يدعوت أحرونوت الإسرائيلية:

"هدمت جرافتان المنازل وكانت أحياناً تدفن تحتها الأشخاص الذين رفضوا الاستسلام. وكانت أعمدة الدخان تتصاعد من المخيم".

ويقال إن القوات الإسرائيلية غالباً ما استخدمت الفلسطينيين كدروع بشرية، معرضة حياتهم للخطر في انتهاك للقانون الإنساني الدولي.

ومن بين الذين استُخدموا على هذا النحو **مجدي شحادة** الذي احتل الجنود الإسرائيليون منـــزله. وقد قال :

"أتى جيش الدفاع الإسرائيلي إلى المنـــزل عند الساعة الرابعة من فجر الخميس [7 مارس/آذار] وجمع أفراد العائلة ووضعهم في غرفة واحدة. ولدي سبعة أطفال تتراوح أعمارهم بين عام وسبعة أعوام. وسألوني عما يوجد لدي على السطح؛ فقلت 'حمام'. وصعد الجنود إلى السطح، فسمعهم جاري يتحدثون، فأطلق النار وأصاب جندياً بجروح. وبدأ الجنود بإطلاق النار وغادروا السطح. وأراد أحد الجنود قتلي لكن الضابط أمره بألا يفعل ذلك. ثم استخدموني كدرع بشري للصعود إلى السطح من جديد ووضعوا متفجرات في برج الحمام ودمروه. وقُتل الحمام وانفجر خزان المياه وتدفقت منه المياه. وبدأ الجنود بإطلاق النار في كافة الاتجاهات ... ودخلوا مرة أخرى إلى منـــزلي وأمروني أن أخرج وأن أفتح باب بيت الجيران. ولم أستطع ذلك، لذا حطموه. واستخدموني كدرع بشري لفتح أبواب المنازل الأخرى، وفي النهاية سمحوا لي بالعودة إلى منـــزلي عند الساعة الثامنة صباحاً."

وفي منـــزل احتله الجنود الإسرائيليون في مخيم بلاطة بين 28 فبراير/شباط و4 مارس/آذار، حشروا حوالي 40 من السكان في غرفة واحدة، ثم زُعم أنهم أمروا بعض الرجال بالوقوف عند النوافذ في الشقة الكائنة في أعلى المبنى والتي كان الفلسطينيون المسلحون يطلقون النار عليها بصورة متكررة.

في 8 إبريل/نيسان عند حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر، دخل ستة من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي إلى مسجد الباق في البلدة القديمة في نابلس، حيث تم إنشاء عيادة للحوادث. وكان هناك 45 جريحاً في العيادة وأربعة أطباء وعدة متطوعين و10 جثث. وأبلغت الدكتورة زهرة الواوي، وهي طبيبة في العيادة، منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسلم" أن الجنود دخلوا إلى المسجد واضعين أسلحتهم على أكتاف مدنيين فلسطينيين أُجبروا على السير أمام الجنود "كدروع بشرية". وفصل الجنود أفراد الجهاز الطبي عن المرضى، وفتشوا جثث الموتى ودققوا في هويات المرضى المصابين بجروح.

وأشارت الأنباء الأخيرة التي أوردها الجيش الإسرائيلي إلى أن عدداً من الفلسطينيين فجروا أنفسهم فيما تظاهروا بالاستسلام. وتدين منظمة العفو الدولية هذه الممارسة.

استهداف أفراد الطاقم الطبي

"يلتزم كل طرف في النـــزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية : ...
(1) الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية...
(2) يُجمع الجرحى والمرضى ويُعتنى بهم".

[المادة 3 المشتركة من اتفاقيات جنيف]

وتقتضي المادتان 20 و21 من اتفاقية جنيف الرابعة احترام أفراد الطاقم الطبي والقوافل الطبية وحمايتهم.

وتدين منظمة العفو الدولية حقيقة أن السلطات الإسرائيلية قد انتهكت بثبات الحق في الحياة بتقاعسها عن احترام مبادئ الحياد الطبي. وخلال الأسبوع الأول من عملية الجدار الواقي، وبحسب تصريح أدلى به بيـــتر هانسن، مدير الأونروا، مُنعت في 5 إبريل/نيسان 2002 أكثر من 350 سيارة إسعاف من الوصول إلى المصابين وأُصيبت 185 سيارة إسعاف بنيران الأسلحة وقال "لدى إحساس قوي بأنه عندما تصاب 185 سيارة إسعاف، بينها 75% من سيارات الإسعاف التابعة للأونروا ... لا يكون ذلك ناتجاً عن رصاصات طائشة أصابت سيارة إسعاف خطأً، ولا يمكن أن يحدث إلا باستهداف سيارات الإسعاف." ومنذ 27 فبراير/شباط 2002، قُتل ستة من أفراد الطاقم الطبي وسقط العديد من الجرحى في صفوفهم بنيران جيش الدفاع الإسرائيلي. وقال رئيس الهلال الأحمر الفلسطيني في طولكرم لمندوبي منظمة العفو الدولية في 18 مارس/آذار 2002 : "أجد الآن أن إرسال المرضى الذين يحتاجون إلى غسيل كلى أو علاج طبي آخر بسيارة أجرة أكثر أماناً من نقلهم بسيارة إسعاف".

لقد شهدت عمليات الاجتياح الإسرائيلية طوال الأسابيع الستة الأخيرة اعتداءات غير مسبوقة على الأطقم الطبية. وأحياناً كانت النيران التي يطلقها جيش الدفاع الإسرائيلي بإصرار على سيارات الإسعاف التي تهرع إلى نجدة الجرحى تؤدي إلى تعطيلها طوال أيام. كذلك أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على المدنيين، ومن ضمنهم النساء، الذين غامروا بنقل المصابين. وبعد مقتل اثنين من المسعفين الطبيين، كان كل منهما راكبا في سيارة إسعاف، بفاصل زمني بينهما لا يتعدى بضع ساعات في 7 مارس/آذار، أمرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر سيارات الإسعاف بعدم الانطلاق، وخلال يوم 8 مارس/آذار بأكمله، وبينما كانت الاشتباكات مستمرة في مخيم طولكرم وكان الجرحى مُلقون في الشوارع والمنازل، لم تستطع ولو سيارة إسعاف واحدة مغادرة المركز.

وحاولت اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنسيق حركة سيارات الإسعاف عبر الاتصال بالإدارة المدنية (الحكومة العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة) والحصول أولاً على تصريح من جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد جرى تأخيرها، وحتى مع هذا التنسيق، أُطلقت عليها النار بصورة متكررة. ولم يشكل شعار اللجنة الدولية للصليب الأحمر أية حماية. وفي بيان عام أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 5 إبريل/نيسان 2002، صرَّحت أنها "مضطرة إلى تقليص حركتها في الضفة الغربية إلى أدنى حد ممكن". وتابعت قائلة :

"على مدى اليومين الماضيين، تعرض موظفو اللجنة الدولية للصليب الأحمر في بيت لحم للتهديد بالسلاح، وأُطلقت طلقات تحذيرية على سيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر في نابلس ورام الله، وأصيبت سيارتان تابعتان للجنة بأضرار أحدثتها دبابات تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي في طولكرم وتم اقتحام مكاتب اللجنة في طولكرم. وهذا التصرف غير مقبول تماماً، لأنه لا يعرض للخطر أنشطة إنقاذ أرواح الناس التي تقوم بها الخدمات الطبية الطارئة وحسب، بل أيضاً الرسالة الإنسانية للجنة."

وقد قُتل طبيبان وأربعة مسعفين طبيين بنيران جيش الدفاع الإسرائيلي بين 4 و12 مارس/آذار 2002. وأجرت منظمة العفو الدولية تحقيقاً في مقتل سعيد شلايل وكمال سالم وإبراهيم جزماوي.

في 4 مارس/آذار 2002 قُتل الدكتور **خليل سليمان**، 58 عاماً عندما أُصيبت سيارة الإسعاف التي كانت تحمل بوضوح شعار اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتي كان على متنها عندما أصيبت بنيران أسلحة أطلقها أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي. وكان الدكتور خليل سليمان رئيس الخدمات الطبية الطارئة للجنة في جنين بالضفة الغربية. كذلك أُصيب أربعة مسعفين طبيين تابعين للهلال الأحمر بجروح إضافة إلى سائق سيارة الإسعاف التي كانت تنقل طفلة مصابة في ذلك الحين.

في 7 مارس/آذار وهو اليوم الأول لدخول الجيش الإسرائيلي إلى طولكرم، لم يسمح باستخدام سيارات الإسعاف إلا بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وبرفقة سيارة إسعاف تابعة للجنة. لكن بعد الساعة الخامسة مساء، اضطرت سيارة الإسعاف التابعة للجنة إلى المغادرة. وعندما حل الظلام، تعرضت سيارة إسعاف، تحمل بوضوح علامة الأونروا وكانت في طريقها لنقل ثلاثة جرحى، لهجوم بصاروخ أطلقته مروحية الأباتشي. وقُتل **كمال سالم**، وهو عامل صحي في الأونروا خضع لتدريب طبي، كان يجلس في سيارة الإسعاف بجانب السائق. وكانت سيارة إسعاف أخرى موجودة في المنطقة وعلى متنها **إبراهيم محمد جزماوي** المسعف الطبي، وعادت إلى المركز. وفي هذه الأثناء وردت مخابرات أخرى تطلب مساعدة الجرحى، بمن فيهم ثلاثة أُصيبوا بحادث سيارة. وحاولت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني تنسيق تحركاتها مع جيش الدفاع الإسرائيلي عبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر وانتظرت قرابة الساعة قبل أن تحصل في النهاية على موافقة على إرسال سيارات الإسعاف. وغادرت سيارتا إسعاف تابعتان للهلال الأحمر لجلب الأشخاص الثلاثة المصابين. لكن على بعد دقيقتين من المستشفى وفي شارع تسوق رئيسي يقع في طولكرم رأتا دبابة أمامهما. ورجعت سيارة الإسعاف التي تُقل إبراهيم الجزماوي إلى الوراء مسافة متر تقريباً. وأطلقت الدبابة النار على سيارتي الإسعاف، فقتلت إبراهيم الجزماوي وألحقت أضراراً بسيارة الإسعاف الثانية. وفر رجال الإسعاف الناجين سيراً على الأقدام. وبعد نصف ساعة استطاعت مجموعة من رجال الإسعاف العودة مشياً على الأقدام لنقل جسمان إبراهيم جزماوي. وعقب ذلك أمرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر رجال الإسعاف بعدم التحرك وظلوا متوقفين عن العمل طوال يوم 8 مارس/آذار، رغم استمرار الاشتباكات ووقوع الإصابات في المخيمات.

سعيد يوسف شلايل، كان في سيارة إسعاف طبية عسكرية فلسطينية، قُتل ليلة 7-8 مارس/آذار، و لم ينجُ مسعف طبي آخر، هو محمد الحسو التابع للهلال الأحمر الفلسطيني من الموت، عقب إصابته بجروح متعددة إلا لأنه كان يرتدي سترة مضادة للرصاص (وكانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر قد تبرعت بـــ 46 سترة من هذا النوع). وتم استدعاء ثلاث سيارات إسعاف إلى شمال غزة حيث وقع هجوم، يبدو أن مروحية إسرائيلية شنته على مركز صغير للقوة 17. وبدأ المسعفان الطبيان بالتوجه نحو الجرحى وكانا على بعد 70 متراً تقريباً من سيارات الإسعاف الثلاث، وكانت الأضواء المركبة على خوذتيهما تسطع فوق رأسيهما، عندما وقع انفجار كبير فجأة، يبدو أنه ناجم عن قذيفة. فقُتل سعيد شلايل وأُصيب محمد الحسو بجروح. واتصل رئيس الخدمات الطارئة في الهلال الأحمر الفلسطيني هاتفياً باللجنة الدولية للصليب الأحمر التي حاولت التنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي لإدخال سيارات الإسعاف للاعتناء بالجرحى. وفي هذه الأثناء استطاع محمد الحسو استخدام الهاتف المحمول العائد لرفيقه المتوفى لوصف ما حدث؛ وبأنه مصاب بجروح بليغة، وأن رجل الإسعاف الآخر وثلاثة أشخاص آخرين قُتلوا. وفي الحال طلب رئيس الخدمات الطارئة من أية سيارة إسعاف الاستجابة من دون أي تنسيق، وجاءت 10 سيارات إسعاف من أقسام مختلفة وقد أضاءت جميعها أنوارها الوماضة، لكن الهجمات تواصلت و لم تستطع

الأطقم الطبية التقدم إلى الأمام. وبحلول ذلك الوقت قُتل أيضاً رجل رابع في المنطقة حاول الوصول إلى الجرحى. ولم يستطع رجال الإسعاف التقدم لسحب القتلى والجرحى إلا بعد انتظار استمر 20 دقيقة فيما كانت أضواء سيارات الإسعاف تومض.

في 8 مارس/آذار قتل جيش الدفاع الإسرائيلي **الدكتور أحمد نعمان سابح الخضري**، مدير مستشفى اليمامة الصغير في الخضر، بينما كان متوجهاً بسيارته إلى مخيم الدهيشة للاجئين الواقع عند أطراف بيت لحم. وكان الطبيب قد تلقى تأكيدات من مسؤول إسرائيلي في اليوم ذاته بالحفاظ على سلامته.

ونتيجة عمليات الإغلاق، واجهت سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني في قطاع غزة صعوبة في الاستجابة لأي نداء عاجل خارج غزة وجباليا. إذ إن جيش الدفاع الإسرائيلي قسّم قطاع غزة البالغ طوله 45 كيلومتراً إلى ثلاثة أجزاء، وكان له وجود في مناطق عديدة؛ وحتى بالنسبة للحالات الطارئة غير المرتبطة بالانتفاضة اضطر الهلال الأحمر الفلسطيني إلى الاتصال باللجنة الدولية للصليب الأحمر طلباً للتنسيق. وكان على اللجنة بدورها أن تنسق مع الإدارة المدنية الإسرائيلية (الإدارة العسكرية التي تشرف على الأراضي المحتلة) التي تنسق عندئذ مع جيش الدفاع الإسرائيلي. وهذا يسبب تأخيراً يزيد على الساعة حتى بالنسبة للحالات الأكثر إلحاحاً. وفي 13 مارس/آذار استغرق الحصول على تصريح لدخول سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني إلى قرية تقع في جنوب غزة لنقل صبي عمره خمس سنوات ابتلع مبيداً حشرياً ساعة ونصف الساعة. ورغم موافقة جيش الدفاع الإسرائيلي، مُنعت سيارة الإسعاف من الوصول إلى منـــزل الطفل لأن جيش الدفاع الإسرائيلي أغلق الطريق بأكوام الرمل. وكان حظر التجول سارياً وفي الوقت الذي انطلقت فيه سيارة الإسعاف كان قد حل الظلام. وسدت دبابة الطريق خلف الحاجز وقال جيش الدفاع الإسرائيلي إنه لا يعرف شيئاً عن أي تنسيق. وفي النهاية كان الحل الوحيد الاتصال بأحد الجيران لإحضار والدي الطفل وإعطائهم تعليمات على الهاتف حول ما يجب عليهما فعله.

وبحلول 11 إبريل/نيسان 2002، كان الوضع المتعلق بتوافر الخدمات الطبية صعباً. ولم يُسمح لسيارات الإسعاف بنقل الجرحى في الأماكن التي كانت تجري فيها عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي، وبخاصة في جنين ونابلس. وفي المناطق التي كانت سيارات الإسعاف تستطيع التنقل فيها كان يتم إيقافها وتفتيشها بصورة متكررة لدرجة أنها كانت تحتاج إلى ساعات لقطع مسافات قصيرة جداً. كذلك وردت أنباء عن إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي النار على سيارات الإسعاف التي تقل أشخاصاً وعن إقدام الدبابات على سحق سيارات الإسعاف الفارغة.

وغالباً ما ذكر جيش الدفاع الإسرائيلي أنه يتم نقل أسلحة في سيارات الإسعاف، وأن هذا هو السبب لعمليات الإيقاف والتفتيش المتكررة لها. وقد نفت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها من المنظمات الطبية هذا الزعم بثبات. وفي حين أن معظم أنباء انتهاك الحياد الطبي التي تناهت إلى مسامع منظمة العفو الدولية تتعلق بأعمال قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي، إلا أنه وقعت حادثتان تتعلق بفلسطينيين. الأولى هي إساءة الاستخدام المزعومة لإسعاف تابع للهلال الأحمر الفلسطيني عبر نقل متفجرات. وقد أُوقفت سيارة الإسعاف عند إحدى نقاط التفتيش العديدة التي مرت عبرها، وعثر الجنود الإسرائيليون الذين فتشوا مؤخر السيارة على متفجرة. وجرى تفجيرها بحضور ممثل عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وقالت اللجنة الدولية في 29 مارس/آذار إنها "أصيبت بالصدمة والهلع" إزاء الأنباء التي تحدثت عن العثور على مواد متفجرة في سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وأدنت إساءة استخدام سيارة الإسعاف وشعار الهلال الأحمر. ونفى رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني بشدة أن تكون السيارة قد نقلت المتفجرة طواعية، وقال إنها دُست لتشويه سمعة الجمعية.

ودعت الجمعية إلى إجراء تحقيق مستقل في الحادثة. وليس لدى منظمة العفو الدولية أية معلومات حول النتيجة التي تمخض عنها هذا التحقيق عند كتابة التقرير.

كذلك حدثت انتهاكات للمعايير الإنسانية من جانب الجماعات المسلحة الفلسطينية. وفي 31 مارس/آذار، هاجم انتحاري مركز ماغن ديفيد أدوم (الجهاز الوطني للخدمات الطبية الطارئة في إسرائيل) في إفرات، وهي مستوطنة إسرائيلية تقع بالقرب من بيت لحم. فجُرح ثلاثة من موظفي الجهاز، جروح أحدهم خطيرة. كذلك أُصيب مدنيون آخرون بجروح. وينتهك هذا الهجوم الحظر المفروض بموجب المعايير الإنسانية الدولية على الهجمات التي تستهدف المدنيين والمرافق الطبية.

عمليات الهدم والتدمير

"يحظر على دولة الاحتلال أن تدمر ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات أو بالدولة أو السلطات العامة أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير. [المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب الصادرة في العام 1949].

وفي كل مخيم للاجئين قاموا باحتلاله، خلَّف الجنود الإسرائيليون وراءهم دماراً. وسحقت الدبابات السيارات المتوقفة وهدمت الجدران وواجهات المنازل وحطمت أعمدة الإنارة وإشارات المرور في الشوارع. وأحياناً صدمت من دون سبب واضح واجهات المنازل. وتم قطع الكهرباء والماء وخطوط الهاتف طوال الفترة التي احتل فيها الجيش الإسرائيلي المنطقة المعنية. وفي هذه الأثناء كانت تطلق الطلقات الخارقة للجدران وأحياناً قذائف الدبابات من دون سبب ظاهر على واجهات المحلات أو المنازل.

ومنذ بداية عمليات التوغل تم هدم منازل الرجال "المطلوبين" أو أولئك الذين نفَّذوا الهجمات على الإسرائيليين. وخلال اجتياح جنين يومي 5 و6 إبريل/نيسان 2002، جرى هدم ما لا يقل عن 20 منـــزلاً فلسطينياً في مخيم جنين للاجئين أما لتوسيع الطرق الضيقة بما يكفي لمرور الدبابات أو لأنها كانت تؤوي فلسطينيين مسلحين رفضوا الاستسلام.

وتخالف تصرفات جيش الدفاع الإسرائيلي في تدمير الممتلكات، عندما لا توجد ضرورة حتمية، والعبث بمحتويات الشقق المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة، ليس هذا وحسب، بل تنتهك أيضاً المادة 33 من تلك الاتفاقية التي تحظر العقاب الجماعي والنهب والردود الانتقامية.

وفي رام الله أصيب منـــزل عفيف أحمد، الذي كان فيه ستة أشخاص، بطلقات نارية وصاروخية خارقة للجدران في 12 مارس/آذار أطلقتها دبابة بينما ظل الأفراد الستة للعائلة مستلقين على الأرض وهم بحالة ذعر طوال أربع سنوات.

ودخل جيش الدفاع الإسرائيلي إلى المنازل والعمارات السكنية التي بدا أنها ذات مواقع استراتيجية واحتلها. وحُشر سكان المنازل في غرفة واحدة أو شقة واحدة طوال مدة احتلال الجيش المذكور للبلدة – وأحياناً طوال أربعة أو خمسة أيام. وعمد الجنود الذين احتلوا الشقق إلى العبث بمحتوياتها بصورة منهجية، إذ فتحوا الأدراج وخزانات الملابس وبعثروا محتوياتها ومزقوا الملابس وأتلفوا الصور وألقوا بأجهزة التلفاز أو الكمبيوتر إلى الأدوار السفلية وترددت أنباء حول حصول عمليات نهب وسلب في مناطق عديدة؛ وأحياناً قدم الضحايا شكاوى إلى جيش الدفاع الإسرائيلي الذي لم يحرك ساكناً. وفي إحدى

الشقق في مخيم الدهيشة التي تعود ملكيتها لأمل عبد المنعم، مُزقت صفحات قرآن العائلة وبُعثرت على الأرض ومُزق تقرير لمنظمة "بتسلم" بصورة متكررة بواسطة سكين أو حربة. وقالت لمنظمة العفو الدولية:

"جاءوا يوم السبت في 9 مارس/آذار، كانوا 25 جندياً بمركبات مصفحة. وضعونا جميعاً في غرفة واحدة – وكنا ستة [زوجي] وأطفالي الأربعة وأنا. ومكثوا حوالي خمس ساعات وكنا محصورين في غرفة واحدة. ثم اعتقلوا زوجي. وبقوا أربعة أيام في المنـــزل. وعندما عدنا وجدنا كل شيء محطم. ويتألف منـــزلي من ثلاثة أدوار وقد دمروا كل شيء. وسرقوا آلتي تصوير بالفيديو ثمن كل منها 300 دولار. وأخذوا كل نقودنا، وجهاز الكمبيوتر الذي تبلغ تكلفته قرابة 8000 شيكل. واستخدموا المراحيض، لكنهم لم ينظفوا شيئاً. ووجدنا برازهم في كل مكان – وملئوا المناشف بالبراز ولطخوا به الجدران وفي المطبخ وعلى أطباقنا. ومزقوا القرآن الكريم وحطموا كل شيء."

وفي العديد من المنازل التي دخلها جيش الدفاع الإسرائيلي، أحدث الجنود فتحات في الجدران للوصول إلى منازل الجيران. وهذا أسلوب عسكري معترف به في قتال المدن ويعرف أحياناً باسم "ثقوب الفئران" لتوفير سبل الهروب أمام الجنود. وأطلق عليه الجنود الإسرائيليون تسمية "المشي عبر الجدران". وفي المنازل التي زارتها منظمة العفو الدولية، خلقت دائماً الفتحات والثقوب التي فُتحت من منـــزل إلى آخر فوضى في الغرف على الجانبين. وقد فُتحت بعض الفتحات من شقة إلى أخرى عندما كان بإمكان الجنود الدخول من الشرفات أو النوافذ. وفي مخيم بلاطة للاجئين، وبحسب ما قاله الفلسطينيون، فُتحت نحو 30 فتحة لتمكين الجنود الإسرائيليين من المرور عبر صف من المنازل للوصول إلى مدرسة الأونروا.

وفي مخيم الأمعري برام الله، أتى 30 جندياً من دون سابق إنذار إلى منـــزل حليمة النبي عند حوالي الساعة 7,30 من مساء 12 مارس/آذار 2002. ثم صعدوا إلى الدور العلوي وعاثوا فساداً في الشقة وفتحوا حفرة عبر جدار شقة ابنها المجاورة رغم وجود شرفة وباب يمكن أن يدخلوا منهما. وأمضوا حوالي ثلاث ساعات هناك ثم حاولوا من داخل شقة ابنها جمال النبي اقتحام منـــزل ابنها الآخر نبيل النبي، لكنهم وجدوا الخرسانة سميكة جداً. لذا استخدموا نافذة للنـــزول إلى غرفة النوم، حيث كان جميع أطفال نبيل النبي البالغ عددهم 11 ينامون معاً. فبعثروا الملابس والوسادات وكسروا زجاج صور العائلة ومزقوا القرآن الكريم وألقوا بجهاز التلفاز إلى الأسفل. ومكثوا في المنـــزل طوال ثلاث أيام، حتى صبيحة 15 مارس/آذار، فيما كانت العائلة محصورة في دكان البقالة الذي تملكه في الأسفل مع مرتبة واحدة لأفراد العائلة البالغ عددهم 13. وقالت حليمة النبي "أحياناً كان بعض الأطفال يرتعشون خوفاً، وقد أخذنا اثنين منهم عمرهما خمس وست سنوات إلى المستشفى."

في أي جيش في العالم، فإن الجنود الذين يتصرفون على النحو الذي تصرف به أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي، حيث حطموا الممتلكات ونهبوها، يجب أن يمثلوا أمام محكمة عسكرية فوراً". [ديفيد هولي].

وفي مخيم بلاطة، وفي عملية تشكل عقاباً جماعياً، فجر جيش الدفاع الإسرائيلي في 3 مارس/آذار منـــزل ناصر عويس وهو عضو في حماس "مطلوب" قُتل بعد شهر خلال الهجوم الثاني الذي شنه جيش الدفاع الإسرائيلي على نابلس. وكان سبعة عشر شخصاً يعيشون في المنـــزل. وفي مخيم لكل منـــزل فيه تقريباً حائطان أو أكثر مشتركان مع منـــزل آخر وحتى

بالكاد يصل فيه عرض الأزقة إلى متر واحد، فإن هدم المنـــزل المذكور ألحق أضراراً بالغة بستة منازل مجاورة. وفي مخيم الدهيشة، وفي عملية واسعة أخرى للعقاب الجماعي، تم تفجير أربعة منازل عائدة لأفراد عائلة محمود المغربي، الذي زُعم أنه شن هجمات على الإسرائيليين. وقد لحقت أضرار جسيمة بالمنازل المجاورة نتيجة تدميره.

وتم قطع الأسلاك الكهربائية وأنابيب المياه وخطوط الهاتف في معظم المدن التي دخلها الجيش الإسرائيلي. ودُمرت المؤسسات التعليمية والثقافية والمكاتب الحكومية، وبخاصة مراكز الشرطة بواسطة الصواريخ والمتفجرات. ودُمرت قاعة الألفية الجديدة في جامعة بيت لحم التي تم افتتاحها في العام 2000 بتكلفة مليوني دولار، قدَّم 1,2 مليون دولار منها برنامج بناء المدارس والمستشفيات الأمريكية في الخارج وذلك بواسطة أربعة صواريخ تاو، تكلفة كل منها 180,000 دولار أمريكي، قدمتها الحكومة الأمريكية كمعونة إلى جيش الدفاع الإسرائيلي. وكما قال كورت غورينغ نائب المدير التنفيذي لفرع منظمة العفو الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية :

"فمن الصعب التصور أن الضربة التي أصابت الجامعة لم تكن مقصودة".

وعلق قائلاً : *"التمويل الأمريكي جعل إنشاء مبنى الألفية الجديد ممكناً. والتمويل الأمريكي أيضاً جعل تدميره ممكناً."*

الاعتقال التعسفي والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

"لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة ..." [المادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية].

"يلتزم كل طرف في النـــزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية :
(1) الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر، يعاملون في جميع الأحوال معاملة إنسانية ...
ولهذا الغرض تُحظر الأفعال التالية فيما يتعلق بالأشخاص المذكورين أعلاه وتبقى محظورة في جميع الأوقات والأماكن : ...
الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة ؛
[المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف].

"طرف النـــزاع الذي يكون تحت سلطته أشخاص محميون مسؤول عن المعاملة التي يلقونها من وكلائه، دون المساس بالمسؤوليات الفردية التي يمكن التعرض لها."
[المادة 9 من اتفاقية جنيف الرابعة].

وتحظر اتفاقيات جنيف ممارسة التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما تحظرها اتفاقية مناهضة التعذيب التي تشكل إسرائيل دولة طرفاً فيها، وهي [أي ممارسة التعذيب] مادة غير قابلة للانتقاص في العهد الدولي

الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وحتى في "حالة الطوارئ العامة التي تتهدد حياة الأمة"، لا يُسمح للدولة أبداً بممارسة التعذيب أو يُسمح بتعريض أي شخص لأي سبب كان لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة.

وكانت عمليات القبض على فلسطينيي الأراضي المحتلة التي قامت بها إسرائيل منذ 27 فبراير/شباط تقترن بصورة شبه ثابتة بمعاملة قاسية ومهينة، وقد تلقينا عدداً من مزاعم ممارسة التعذيب.

وغالباً ما اقترنت عمليات التوغل التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي بعمليات تفتيش من منـــزل إلى آخر عن الأشخاص الذين يشتبه في انتسابهم إلى عضوية الجماعات المسلحة. لكن بين 1 مارس/آذار و12 مارس/آذار وفي ثلاثة من مخيمات اللاجئين – طولكرم والدهيشة والأمعري – وفي قلقيلية، جرت عمليات اعتقال جماعية مصحوبة بمعاملة مهينة للمعتقلين. وتمثل النمط النموذجي المتبع في مناداة جيش الدفاع الإسرائيلي بمكبرات الصوت لجميع الفلسطينيين الذكور في فئات أعمار معينة (عادة بين 15 و45 عاماً) للحضور إلى نقطة تجمع محددة. وقال الفلسطينيون في مخيم الأمعري إنهم أُبلغوا بأنهم إذا أتوا ولم يكونوا متورطين في أي جرم فسيُطلق سراحهم؛ وقال سكان مخيم طولكرم إن المتحدث بواسطة مكبر الصوت حذرهم من أن كل من يتخلف عن الحضور قد يُقتل (لكن معظم الأشخاص الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم ألقي القبض عليهم من منازلهم أو في الشوارع). وحالما تتم غربلتهم، عادة بسؤالهم عن بيانات أساسية مثل الاسم والسن، كان يُفرَج عن بعضهم فوراً. لكن الأغلبية عُصبت أعينهم وكُبلت أيديهم بأصفاد بلاستيكية (يمكن أن تُشد بإحكام وأن تسبب ألماً مبرحاً). وجرى وضع أرقام على معصمي البعض؛ لكن عقب احتجاجات في الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) وفي قطاعات عديدة من المجتمع الإسرائيلي، أُوقفت هذه الممارسة التي لم تكن شائعة. وقالت الأغلبية العظمى من الذين ألقي القبض عليهم إنهم لم يحصلوا على أي طعام طوال الساعات الأربع والعشرين الأولى ولم يُسمح لهم حتى بالذهاب إلى المرحاض؛ واضطروا إلى التبول على الأرض حيث كانوا يجلسون. وخلال فصل تظل فيه الليالي قارصة البرد، لم تُقدم بطانيات إلى المعتقلين خلال الليلة الأولى من اعتقالهم. وكان بين الذين قُبض عليهم واعتُقلوا العديد من الأطفال الذين ورد أن أعمارهم لم تتجاوز 14 أو 15 عاماً.

واقتيد الموقوفون إلى مراكز اعتقال مؤقتة تقع في معسكرات للجيش أو في المستوطنات. وبحلول 17 مارس/آذار، بعد مضي ثلاثة أسابيع على الاجتياح الأول لمخيمات اللاجئين، ظل رهن الاعتقال حوالي 135 فلسطينياً من أصل ما لا يقل عن 2500 اعتقلوا خلال الأيام التسعة عشر السابقة من طولكرم والدهيشة والأمعري وقلقيلية وذلك في معسكرات مؤقتة. واعتُقلوا في معسكرات الجيش في حوارة وأوفر ومجنونة وفي مستوطنات كدوميم وغوش إتزيون وبيت إل. واعتُقل آخرون في إريتز.

وفي ضوء الأعداد الكبيرة من الموقوفين والمعتقلين، لكن مع إجراء عدد قليل جداً من عمليات الاستجواب، يساور منظمة العفو الدولية القلق من أن هدف الاعتقالات المصحوبة بالمعاملة السيئة، كما حصل، قد يكون المعاقبة الجماعية للفلسطينيين غير المشاركين في المقاومة المسلحة وإذلال المعتقلين وإهانتهم. وقد تم التقاط صور الفلسطينيين الجالسين بأعداد كبيرة وهم معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي، وظهرت صورهم على شاشات التلفزيون ونُشرت في الصحف الإسرائيلية.

شهادة **جمال عيسى**، 37 عاماً، من مخيم طولكرم للاجئين:

"أتى جيش الدفاع الإسرائيلي إلى بيتي عند الساعة السادسة صباحاً (يوم 8 مارس/آذار]. وحشروا الجميع، ثلاث عائلات في غرفة واحدة بقينا فيها من الساعة السادسة وحتى العاشرة صباحاً، عندما نقلونا إلى منـــزل

آخر. وجمعوا 20 شخصاً في البيت نفسه. ثم اقتادونا إلى المدرسة حيث مكثنا بين أربع وخمس ساعات ونحن معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي. وأخذوا جميع بطاقاتنا الشخصية وحاولوا تقسيمنا إلى مجموعات. وبعد ثلاث ساعات أخذونا إلى مكتب التنسيق في المنطقة. وأمضينا الليل في هذا المكتب، كنا حوالي 60 شخصاً، معصوبي الأعين ومكبلي الأيدي، وعوملنا كإرهابيين وتعرضنا للإذلال. وحُرمنا من الحقوق الأساسية للسجناء التي كانت تُمنح في السابق. وطلبنا الذهاب إلى المرحاض، لكنهم رفضوا. وأمضينا ليلة من الصراخ والبكاء.

"بعد ذلك نُقل بعضنا على متن حافلات إلى كدوميم وآخرون إلى معسكر الجيش في حوارة. ولم يكن هناك سجن في حوارة، وكان أفضل من المكان السابق، وفكوا عصابة العينين وأصفاد اليدين. وأمضينا ستة أيام من دون أي استجواب ثم أطلقوا سراحنا. وكنا نأمل أن يخبرنا أحد لماذا قُبض علينا. وكنا خائفين طوال الوقت لأنهم هددوا بقتلنا، لكن في نهاية الأمر كان خوفنا من إطلاق سراحنا أكبر منه من اعتقالنا، إذ تُركنا عند نقطة التفتيش في معسكر الجيش، حيث استرجعنا بطاقاتنا الشخصية، وكان علينا إيجاد سيارات أجرة والمرور عبر جميع مستوطنات نابلس. واحتجنا إلى أربع ساعات للوصول إلى منازلنا."

شهادة **مجدي شحادة** من مخيم طولكرم للاجئين :

"عند الساعة التاسعة من صباح الجمعة [8 مارس/آذار] صدر إعلان عبر مكبر الصوت بأنه علينا الحضور. وخرجنا إلى الشارع. وأُمرنا جميعاً بأن نخلع ملابسنا التي تغطي الجزء الأعلى من أجسامنا. وكنا حوالي المائة. وارتدينا ملابسنا بعد حوالي الساعة، ثم توجهنا مشياً على الأقدام إلى المدرسة. ودققوا في جميع بطاقاتنا الشخصية حتى التاسعة مساء. ثم أحضروا حافلات ونقلونا إلى كيبوتز ساناوز. وكنا جميعاً مكبلي الأيدي وجلسنا على أرض مفروشة بالحصى. ولم يُقدم إلينا أي طعام، وعندما طلبنا الماء، صبوه علينا. وكانت أصفاد اليدين محكمة الشد وعندما أزيلت عُصابة العينيين عند وصولنا، شاهدتُ بعض الأشخاص الذين كانت أيديهم سوداء ومتورمة. وقلنا للجنود إن الأصفاد تجرحنا فقالوا إنه لا يوجد بديل. وبدأنا بالصراخ العويل، وتوسلنا إليهم أن يحلوا الأصفاد. وكان البرد قارصاً وكان بعضنا يرتدي قمصاناً قطنية ومن دون أحذية. ولم يسمح لنا بالذهاب إلى المرحاض واضطررنا إلى التبول في مكاننا. وبحلول الساعة 3,30 صباحاً بدأنا نرتجف وكانت أسناننا تصطك من البرد. وتجمعنا حول بعضنا البعض ثم نهضنا. وحاول الجنود فرض النظام وأطلقوا أعيرة نارية في الهواء، لكننا لم نكن خائفين أو مرعوبين ولم نقبل البقاء. وكان بيننا أشخاص تزيد أعمارهم على 50 عاماً وأطفال تقل أعمارهم عن 14 عاماً. واحتججنا على هذه الاعتقالات. ثم جاء ضابط وقال، 'ستذهبون إلى بيوتكم عند الساعة السابعة صباحاً'؛ وأفرجوا عن كبار السن والأطفال عند الرابعة صباحاً. ولم توجه تهم إلى أحد. وأبدينا احتجاجنا على البرد. وعند حوالي العاشرة صباحاً أوقفونا في الطابور وكان هناك جندي يحمل عصا وضربنا جميعاً. ثم أفرجوا عنا وأخذونا إلى مكتب التنسيق في المقاطعة."

شهادة **عوني محمد إبراهيم سعيد**، 27، عاماً من مخيم الأمعري في رام الله

"عند الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء الموافق 12 مارس/آذار أعلنوا أنه ينبغي على الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و45 عاماً أن يحضروا. وقالوا إن الذين لن يحضروا سوف يُقتلون. وذهبت عند حوالي الساعة الحادية عشرة إلى المدرسة مع ثلاثة من أشقائي. ومكثنا قليلاً، ثم نُقلنا إلى أوفر في شاحنة مدرعة. وفي أوفر كنا زهاء 210 أشخاص. وكان بينهم شخص أصم وأبكم وسُمح له بالذهاب. وفي أوفر جرى تكبيل أيدينا وتغطية وجوهنا – أما في المدرسة فلم يفعلوا ذلك. وبقينا على هذه الحال حتى الساعة الواحدة صباحاً عندما أخذ أحد الجنود بطاقاتنا الشخصية وفتشنا؛ وأخذوا جميع أجهزة الهاتف المحمول التي كانت بحوزتنا. ثم اختاروا بعض الأشخاص وأعطوهم خيماً وأمروهم بأن ينصبوها – وكانت هناك أربع خيم لـ 200 شخص، أي حوالي 50 شخصاً في كل خيمة. وبحلول الساعة 2,30 – 3 صباحاً كنا قد انتهينا من نصب الخيم، وطلبنا مراتب (فراشاً)، فرفضوا ذلك وجلبوا لنا الخشب بدل ذلك، وكان قاسياً وأسوأ من النوع الذي يصنعون منه النعوش. ولم يكن لدينا أية بطانيات قط في الليلة الأولى – ولم يجلبوها لنا إلا عند حوالي الساعة 10,30 من ليل الأربعاء. وبحلول ذلك الوقت، أُصيب خمسة أشخاص بالبرد؛ وأخذوهم لرؤية الطبيب، لكنه لم يفعل شيئاً. وقُدمت لنا أول وجبة طعام يوم الأربعاء عند الساعة 8 صباحاً. وفيما بعد قُدمت لنا أيضاً سيجارتان في اليوم. وأفرجوا عنا جميعاً يوم الخميس؛ ونُقلنا على متن حافلات لكننا بقينا فيها طوال اليوم قبل الإفراج عنا."

وخلال عملية "الجدار الواقي" وحتى 11 إبريل/نيسان تم إلقاء القبض على أكثر من 4000 فلسطيني، معظمهم خلال عمليات التفتيش من منـــزل إلى آخر. وفي بعض الأماكن جرت عمليات اعتقال جماعية بعد إذاعة أوامر بحضور جميع الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و45 عاماً. وبحسب ما ورد حدث ذلك في البيـــرة في 30 مارس/آذار؛ ووُضع العديد من الرجال الذين حضروا إلى مدرسة الشتات على متن حافلات وأُخذوا إلى أوفر. وقد ورد أنه جرى عصب أعينهم وتكبيل أيديهم واحتجازهم في العراء إلى حين استجوابهم بعد ثلاثة أيام. وكان الاستجواب قصيراً جداً : الاسم وتاريخ الميلاد والبيانات الشخصية. وبعد الاستجواب، اقتيدوا إلى خيمة وقُدمت لهم بطانيات وألواح خشبية للنوم عليها. وأُفرج عن معظمهم في قلنديا بعد سبعة أيام. وذكر معتقلون آخرون أُلقي القبض عليهم في رام الله أنهم احتُجزوا في العراء في منازل قيد البناء أو في باحات المدارس؛ وأُجبروا على الاستلقاء وكانت أيديهم مكبلة ووجوههم مغطاة عند الذهاب إلى المرحاض. وقال المعتقلون إنهم تعرضوا للضرب أحياناً.

ومع فرض حظر تجول صارم في معظم المدن، لم تعرف العائلات التي قُبض على أقربائها ما إذا كانوا أحياءً أو أمواتاً. وقد تلقت منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية التي حاولت تقفي أثر المعتقلين سيلاً من المناشدات، لكنها لم تستطع الحصول على معلومات من مسؤولي جيش الدفاع الإسرائيلي الذين قالوا إنهم هم أنفسهم لا يعرفون أسماء الأشخاص الذين اعتقلوهم. وصدر أمر عسكري رقم 1500 في 5 إبريل/نيسان 2002 يسمح للجيش باحتجاز المعتقلين طوال 18 يوماً من دون السماح لهم برؤية المحامين قبل جلبهم للمثول أمام قاض (يمكنه تجديد أمر منع مقابلة المحامين). ونتيجة للأنباء التي تحدثت عن كسر أصابع أقدام وأيدي المعتقلين، قدمت أربع منظمات لحقوق الإنسان هي بتسلم، وجمعية الحقوق المدنية في إسرائيل، وهاموكيد، وأطباء من أجل حقوق الإنسان عريضة إلى محكمة العدل العليا في إسرائيل تطالب بوجوب وقف هذه المعاملة؛ وقد رفضت محكمة العدل العليا العريضة.

التوصيات

يجب على الحكومة الإسرائيلية وضع حد للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والتي ترتكبها خلال عملية "الجدار الواقي" : وعليها وقف الاستخدام غير القانوني والمفرط للقوة المميتة، بما في ذلك ضد أفراد الطاقم الطبي؛ ووضع حد لعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء؛ وإنهاء التدمير المتعمد للمنازل وسوى ذلك

ضروب العقاب الجماعي، عبر تدمير الممتلكات والبنية التحتية الفلسطينية وإلحاق الأضرار بها، ومن ضمنها إمدادات الماء والكهرباء؛ ووقف عمليات التوقيف والاعتقال التعسفية؛ ووضع حد للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ وضمان إنهاء ممارسة العبث بمحتويات الشقق ونهبها.

ينبغي على جميع الأطراف احترام حياد المركبات والمرافق الطبية. ويجب على الحكومة الإسرائيلية أن تسمح فوراً بالدخول غير المقيد للمسعفين الطبيين، ومن بينهم الهلال الأحمر الفلسطيني والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى جميع المناطق.

يجب على الحكومة الإسرائيلية ضمان عدم إعاقة دخول المراقبين بصورة غير ضرورية، ومن ضمنهم الصحفيون والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني.

ينبغي على الحكومة الإسرائيلية أن تشكل فوراً لجنة تحقيق للنظر في انتهاكات القانون الإنساني الدولي في جنين وسواها من المناطق في الأراضي المحتلة والتي وقعت منذ 27 فبراير/شباط.

ينبغي على الجماعات المسلحة الفلسطينية وقف جميع الهجمات المتعمدة ضد المدنيين.

يجب على السلطة الفلسطينية أن تدين الهجمات التي تُشن على المدنيين الإسرائيليين وأن تفعل كل ما في وسعها لمنع وقوعها.

يجب على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة عاجلة على إرسال بعثة من المراقبين الدوليين تتضمن عنصراً قوياً وشفافاً لحقوق الإنسان إلى إسرائيل والأراضي المحتلة.

يجب على جميع الأطراف والمجتمع الدولي أن يكفلوا بأن تعالج أية عملية سلام أو وقف لإطلاق النار قضية انتهاك الحقوق الإنسانية للفلسطينيين التي هي في صلب هذا النـــزاع.

الهوامش :

1. ازدادت الصعوبات بسبب الانقطاع المتكرر للخطوط الهاتفية وإصابة شركة الهاتف المحمول الفلسطينية بأضرار. وغالباً لم يستطع إلا أصحاب أجهزة الهاتف المحمول الإسرائيلية إجراء مكالمات هاتفية، لكن مع الانقطاع المتكرر للكهرباء أيضاً، لم يستطيعوا إعادة شحن بطاريات هواتفهم.
2. إسرائيل والأراضي المحتلة : الاستخدام المفرط للقوة المميتة (رقم الوثيقة : MDE 15/41/00، أكتوبر/تشرين الأول).
3. إسرائيل والأراضي المحتلة : هدم المنازل ونزع ملكيتها : تدمير منازل الفلسطينيين (رقم الوثيقة : MDE 15/59/99، ديسمبر/كانون الأول 1999).